جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مشروعات تمكين المرأة اللاجئة في ضوء الهدف الخامس والعاشر من أهداف التنمية المستدامة
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	The role of international non-governmental organizations in projects to empower refugee women in light of the fifth and tenth goals of sustainable development
إعداد	الباحثة/ ليلي محمود عبد السلام
إشراف	أ.د/ مجدة الامام

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2021/2020

ملخص البحث التطبيقي (في حدود 250 كلمة باللغة العربية)

تأتي هذه الدراسة في محاولة لفهم، ومعرفة الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال تمكين المرأة اللاجئة في ضوء المساواة بين الجنسين، والحد من أوجه عدم المساواة، ومعرفة الدور الذي تقوم به هذه المنظمات لحماية اللاجئات ثم تمكينهن في مصر لما يقابلهن من متاعب تتعلق باللجوء، أو تحديات للتأقلم في المجتمع الجديد اللائي يلجأن فيه.

تناولت الدراسة المشكلات التي تواجهه اللاجئات بشكل عام في مصر كما أنها ألقت الضوء على حجم اللاجئين في مصر من الناحية الإحصائية بالإضافة إلى سبل تعزيز تمكين اللاجئات في ظل الظروف الصعبة التي تواجههن، وكيفية مواجهة هذه التحديات من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل في مصر من خلال المشروعات التنموية التي تقوم بها.

ونظراً لأهمية الدور التي تلعبه المرأة اللاجئة في مجتمعها ولما له من أهمية في استقرار المجتمع ككل فكان لا بد من الضروري جدا ادراج فئة المرأة اللاجئة باعتبارها أساس، وركيزة لتنمية المجتمع، وتطويره، وجزء لا يتجزأ من عملية التنمية، والتطوير. لذلك كان لابد من الالتفات لهذه الفئة والعمل على تمكينها وهو ما يفسر وجود مشروعات عديدة تدعمها أو تنفذها أو تمولها المنظمات الدولية غير الحكومية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي تم التركيز فيها على المرأة السورية فقط في مصر حيث أن نتائج الدراسة أقرت بالدور الفعال الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في تمكين المرأة السورية اللاجئة اجتماعياً واقتصادياً ورغم أنه هناك عدد من النقاط التي يجب تطويرها إلا أن الجهد المبذول في عملية تمكين المرأة اللاجئة السورية يساعد على الاندماج في المجتمع، والقدرة على توفير المال اللازم لسد الاحتياجات الأساسية، وتوفير الوعي، والتطوير اللازم للمرأة اللاجئة الذي يضعها على أول الطريق للتقدم والتغلب على تحديات اللجوء.

الكلمات المفتاحية:

النزوح –العمل اللائق –أماكن النزاع.

Abstract (within 250 word)

This study comes in an attempt to understand and know the role that international non-governmental organizations play in the field of empowering refugee women in light of gender equality and reducing inequalities and to know the role that these organizations play in protecting refugee women and then empowering them in Egypt due to the difficulties they encounter related to asylum or Challenges to adapt to the new society in which they seek refuge.

The study dealt with the problems that refugee women face in general in Egypt, as it shed light on the size of refugees in Egypt from a statistical point of view, in addition to ways to enhance the empowerment of refugee women in light of the difficult conditions they face and how to face these challenges by international non-governmental organizations working in Egypt through The development projects that it undertakes.

Given the importance of the role that refugee women play in their society and the importance it has in the stability of society as a whole, it was absolutely necessary to include the category of refugee women as a foundation and pillar for the development and development of society and an integral part of the development and development process. Therefore, it was necessary to pay attention to this group and work to empower it. This explains the existence of many projects supported, implemented or financed by international non-governmental organizations.

The study concluded with a set of results, which focused on Syrian women only in Egypt, as the results of the study acknowledged the effective role that international non-governmental organizations play in empowering Syrian refugee women socially and economically. Although there are a number of points that must be developed, the effort The exerted effort in the process of empowering Syrian refugee women is a role that helps integrate into society and the ability to provide the necessary money to meet basic needs and provide the necessary awareness and development for refugee women, which puts them on the first path to progress and overcome the challenges of being asylum.

Keywords:

Decent work- Migration –Places of conflict.

1. المقدمة (1 صفحة كحد أقصى)

تعد أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة هي الإطار الذي نسعى من خلاله توفير حياه كريمة للإنسان والتي عن طريقها تقوم الدول بعمل الإصلاحات اللازمة في المجتمع بالتركيز على الفئات الأكثر احتياجا من خلال البرامج التي تعمل على حل المشكلات الموجودة في المجتمع والتي تصبوا إلى حلها أهداف التنمية المستدامة من خلال المؤشرات التي تعمل على مدى تحقيق الهدف، وقياسه ومن خلال المشروعات التنموية التي تهدف لذلك ومن هنا نستطيع أن نجد دوراً كبيراً لقطاع التنمية، وما يشمله من منظمات دولية، وجمعيات أهلية، ومؤسسات تنموية تعمل جميعها على سد الفجوة بين ما يحتاجه المواطنين وبين ما توفره الحكومات وتساعد الحكومات في تحقيق هذه الأهداف لتخفف بعض العبء من عليها.

تشمل أهداف التنمية المستدامة 17 هدفا متكاملا، وتركز الدراسة على الهدف الخامس، والعاشر من الأهداف، واللذان يركزان على المساواة بين الجنسين الذي يعكس التمكين الاجتماعي، والحد من أوجه عدم المساواة الذي يعكس التمكين الاقتصادي، ويلقيان الكثير من الاهتمام في مجتمعنا بسبب التفاوت الواضح في مجالات العمل، والتمكين على الصعيدين الاجتماعي، والاقتصادي. كما أن التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي وما يترتب عليهم من آثار مثل التحرش، وتفاوت الأجور، وزواج الأطفال، والعمل غير لائق، والعنف الأسري، والدراسة في بعض المجتمعات التي لا تسمح للفتيات بإكمال تعليمهم أو الالتحاق بالمدارس يزيدوا من تشعب المشكلة، وتفاقمها، وتمحورها في عدة جوانب من جوانب الفرد المعنى بالمشكلة.

ولضرورة العمل وتحسين الظروف المعيشية فإن الحد من أوجه عدم المساواة في الأجور، والتعليم، والصحة، والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر.هو ما يقودنا إلى عدم المساواة في الدخل بين الأغنياء، والفقراء، وعدم الإدماج الاجتماعي، والاقتصادي للجميع بغض النظر عن الجنس أو العرق.

2. هدف/ أهداف البحث (1 صفحة كحد أقصى)

دراسة دور برامج، ومشروعات المنظمات الدولية العاملة في مصر في دعم اللاجئات وتمكينهن اجتماعياً، واقتصادياً.

أهمية البحث (1 صفحة كحد أقصى)

- التعرف على المشكلات التي تواجه اللاجئات مصر.
- التعرف على طرق حل هذه المشكلات تنموياً في إطار أهداف التنمية المستدامة.
- إلقاء الضوء على عمل المنظمات الدولية، وطرق تطبيق مشروعاتهم.
- الاستفادة من التجارب العملية في حل المشاكل في ظل الأزمات مثل أزمة اللاجئين.
- معرفة التحديات التي تواجه مجتمع اللاجئين فيما يتعلق بهدفي الدراسة في مصر كمجتمع مستضيف.

3. فروض أو تساؤلات البحث (نصف صفحة)

- ما آليات العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين؟
- ما دور المنظمات الدولية في تمكين المرأة اللاجئة؟

4. حدود البحث (نصف صفحة)

الحدود الموضوعية: دراسة دور المنظمات الدولية من خلال المشروعات، والبرامج التي تنفذها في إطار التمكين الاقتصادي، والاجتماعي .

الحدود الزمنية: المشروعات، والبرامج التي تم تنفيذها منذ عام 2012 وذلك تزامناً مع دخول اللاجئين السوريين الى مصر طبقاً لتقارير مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

الحدود المكانية: جمهورية مصر العربية.

5. مفاهيم البحث

الدورThe role:

يعرفه (أحمد ذكى بدوى،1993) بأنه "السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الدينامي لمركز الفرد ، فبينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة ، فإن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز، ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه، وهذه التوقعات تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعي ، وحدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات. السلوك في الثقافة السائدة"

و يعرفه (ابو الوفا،2006) أنه "المهام التي يقوم بها قطاع مؤسسة لتحقيق أهداف معينة داخل المجتمع".

المنظمات الدولية الغير حكومية International Non-governmental organization :INGOs

يعرفها Wilets (2002) بأنها" "المنظمة غير الحكومية تعرف على أنها جمعية تطوعية مستقلة لأشخاص يعملون معًا على أساس مستمر ، لبعض الأغراض المشتركة ، بخلاف تولي منصب حكومي ، أو جني الأموال أو الأنشطة غير القانونية"

يعرفها (البنك الدولي) بأنها منظمات خاصة تتابع أنشطة لتخفيف المعاناة، أو تعزيز مصالح الفقراء، أو حماية البيئة، أو تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الاضطلاع بتنمية المجتمع. في الاستخدام الأوسع، يمكن تطبيق مصطلح المنظمات غير الحكومية على أي منظمة غير ربحية مستقلة عن الحكومة. المنظمات غير الحكومية هي عادةً منظمات قائمة على القيم تعتمد، كُلِّيًا أو جُزْئِيًا، على التبرعات الخيرية والخدمة التطوعية. على الرغم من أن قطاع المنظمات غير الحكومية قد أصبح مِهْنِيًا بشكل متزايد.

التمكين Empowerment:

يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره عنصرا حيويا لا يمكن تجاهله في عملة التنمية فعملية التمكين تعني العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه التمييز التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم ومفهوم التمكين والتقوية أساسي لتقدم المرأة فهو يمكن المرأة من اتخاذ القرارات والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات(المجلس القومي للمرأة،2005،ص 59).

عرفه البنك الدولي بأنه توسيع قدرات وإمكانات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع الشركات إضافة إلى إمكانية محاسبة هذه الشركات.

ويعرفه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2000، ص 64) "بأنه توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع أي أنه مشاركة المرأة مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتها وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع".

وهناك انواع عديدة للتمكين وهي:

- التمكين الاقتصادي.
- التمكين الاجتماعي.
- التمكين السياسي.

وسوف يتم العمل فى الدراسة على التمكين الاقتصادي والاجتماعي.

اللاجئ Refugee:

وفقًا لاتفاقية 1951 بشأن اللاجئين، يُعَرَّف اللاجئ على أنه كل شخص "يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، وأصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك"

وفقا لتعريف مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين **UNHCR**

اللاجئون هم أشخاص يفرون من الصراع أو الاضطهاد، يعترف بهم القانون الدولي ويحميهم، ولا يجب طردهم أو إعادتهم إلى أوضاع تعرض حياتهم، وحريتهم للخطر. وتقدم المفوضية المساعدة اللازمة للاجئين منذ أكثر من نصف قرن.

وفي تعريف آخر بحسب منظمة العفو الدولية فإن اللاجئ هو الشخص الذي فرَّ من بلده جراء خطر اَلتَّعَرُّض لانتهاكات خطيرة لحقوقه الإنسانية وللاضطهاد. حيث تكون المخاطر التي تتهدد سلامته وحياته قد بلغت حد اضطراره إلى أن يختار المغادرة وطلب السلامة خارج بلاده، لأن حكومة بلده غير قادرة أو غير راغبة في توفير الحماية له. وللاجئ الحق في التمتع بالحماية الدولية.

اللجوء Asylum :

تعرفه مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بأنه "منح الدولة الحماية على أراضيها للأشخاص الفارين من الاضطهاد أو الضرر الجسيم، أو الذي لا يمكن لأسباب أخرى منصوص عليها في القانون الوطني. ويشمل اللجوء مجموعة متنوعة من العناصر، ومنها الحماية من عدم الإعادة القسرية والإذن بالبقاء في أراضي بلد اللجوء، وإمكانية تحقيق الإدماج المحلي. تضع اتفاقية عام 1951 التي يستكملها القانون الدولي لحقوق الإنسان معايير المعاملة التي يستحقها اللاجئون في بلد اللجوء"".

أهداف التنمية المستدامة Sustainable development goals SDGs:

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs) باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

تضم أهداف التنمية المستدامة 17 هدفا متكاملا ولكل هدف عدد من الأهداف الفرعية والمقاصد التي من خلالها يتم تحقيق الهدف.

1. القضاء على الفقر.
2. القضاء التام على الجوع.
3. الصحة الجيدة والرفاه.
4. التعليم الجيد.
5. المساواة بين الجنسين.
6. المياه النظيفة والنظافة الصحية.
7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
9. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.
10. الحد من أوجه عدم المساواة.
11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
13. العمل المناخي.
14. الحياة تحت الماء.
15. الحياه في البر.
16. السلام والعدل والمؤسسات القوية.
17. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

وسيتم العمل في هذا البحث على الهدف الخامس والعاشر وفيما يلي غايات الهدفين

	الهدف الخامس المساواة بين الجنسين	الهدف العاشر الحد من اوجه عدم المساواة
	القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان	التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030
	القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال	تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الاثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030
	القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث(	ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد

	الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة	اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا
•	كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة	تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات
•	ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما	ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات
•	القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية	تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة
	تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة	تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية
	اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات	تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لخططها وبرامجها الوطنية
	القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية	خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030

وسيتم العمل في هذه الدراسة على مفهوم أبو الوفا في تعريف (الدور) ومفهوم البنك الدولي في تعريف (المنظمات الدولية) ومفهوم المجلس القومي للمرأة في تعريف (التمكين) ومفهوم اتفاقية اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة في تعريف (اللاجئ) ومفهوم الأمم المتحدة في تعريف(اهداف التنمية المستدامة).

6. الدراسات السابقة (8 -11 صفحة كحد أقصى)

دراسة سلامة العفيشات 2018: تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى رضا اللاجئين السوريين عن خدمات منظمة الإغاثة والتنمية في مخيم الزعتري بالإضافة إلى مستوى الخدمات التي تقدمها المنظمة وذلك بهدف تقديم توصيات، ومقترحات تفيد المنظمات الدولية التي تعمل في هذا المجال بهدف تقديم خدمات وأنشطة أفضل.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمعرفة العينة التي تم اختيارها وعددهم 300 بالأنشطة التي تقدمها منظمة الإغاثة والتنمية الدولية في المخيم.

ويشير الباحث إلى المشكلات التي يتعرض لها اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري الذي يعيش فيه حوالي 80 ألف لاجئ ويعتبر من أكبر خمسة مخيمات لاجئين في الأردن وتعد المشكلات الصحية وبالرغم من وجود عيادات طبية ومستشفيات ميدانية بالمخيم إلى أنه هناك نقص في الكوادر الطبية المؤهلة كما أنه هناك مشكلات تتعلق بالطقس في ارتفاع دراجات الحرارة صيفا وانخفاضها شتاء بالإضافة إلى مشكلات تتعلق بالبيئة المجتمعية وتدنى مستوى الحياة وارتفاع الزيادة السكانية داخل المخيم بالإضافة إلى المشكلات التعليمية التي لا يلتفت إليها وحاجة الشباب في المخيم إلى التدريب المهني الذي يؤهلهم لفرص العمل وارتفاع معدلات الزواج المبكر وعمالة الأطفال والتسول.

وجاءت نتائج الدراسة متلخصة فيما يلي:

• في مجال الخدمات الاجتماعية المقدمة والتي تشير إلى الاهتمام الأكبر بالخدمات المتعلقة بالألبسة والأغذية وبعض الأنشطة الرياضية وقصورا في الخدمات المتعلقة بوجود أماكن مخصصة للأطفال أو تقديم مساعدات لعمل مشروعات صغيرة.

• في مجال الصحة أوضحت النتائج أن المنظمة تبدى اهتماما أكبر للخدمات المتعلقة برعاية الأم الحامل ومتابعة مراحل الحمل وتقديم العلاجات وأنه هناك قصورا في تقديم الخدمات الصحية المتكاملة للاجئين في المخيم.

• في مجال التمكين الاجتماعي أشارت النتائج إلى تطلعات اللاجئين بالمخيم إلى قلة الأنشطة التي تساعدهم على التمكين وأنهم بحاجة لأكثر من ذلك من قبل منظمة الإغاثة والتنمية.

جاءت النتائج في مستوى التقدير المتوسط عن مستوى رضا اللاجئين السوريين عن خدمات منظمة الإغاثة والتنمية الدولية في مخيم الزعتري.

دراسة سميرة ناصري 2019: تهدف الدراسة إلى معرفة إلى أي مدى ساهمت المنظمات الدولية في حل الأزمة السورية ويتناول الباحث القضية منذ بدء أزمة اللاجئين السورية ويشير الباحث أنه منذ اندلاع الأزمة ومع ارتفاع معدلات اللجوء

قامت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين مع البلدان المستضيفة للاجئين بتمويل البرامج والمشروعات وصرف الإعانات الشهرية لكل من يطلق عليه لاجئ وهو كل من يحمل بطاقة مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين. وبحسب الدراسة فإنه كمثال يستضيف الأردن حوالي مليون ونصف لاجئ سوري يعيشون في مخيمات اللاجئين وهو ما توفره الأمم المتحدة والمنظمات الدولية من نفقات لهم لتمكينهم من الدراسة والرعاية الصحية والرفاه النفسي والحماية. حيث تبلغ تكلفة اللاجئ الواحد 2500 دينار سنويا وهو ما تتحمله الأمم المتحدة ومشروعات الدول الممولة من خلال المنظمات الدولية وطبقا لدراسة أجرتها منظمة كير الدولية أن 36% من العائلات المسجلة لدى المنظمة في الأردن تعولها نساء يرعوا أطفالهن وكبار السن من عائلتهن.

وتلخصت نتائج الدراسة في الآتي:

• تفعيل عمل المجتمع المدني من خلال إنشاء الجمعيات الأهلية والمؤسسات والفاعليات.

• كشفت الأزمة السورية عن حالة الضعف والترهل للنظام العربي الإقليمي الذي عجز عن احتواء الأزمة وتحولها إلى أزمة دولية.

دراسة وسام نعمت إبراهيم 2009: تهدف الدراسة إلى دراسة نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان من خلال نشاطها في مجال تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان والحماية الدولية لحقوق الإنسان ونشاطها في مجال تثقيف حقوق الإنسان ويتناول الباحث دور المنظمات الدولية غير الحكومية في في مجال حقوق الإنسان بشكل عام وذلك من خلال تصنيفه لهذه الجهود لعدة أقسام منها الجهد المبذول في مجال التشريعات الخاصة بحقوق الإنسان ونقلها بصوره عالمية إلى المجتمعات الإقليمية والمحلية ضمن معايير لتنفيذها في كل الأرجاء وكذلك دور هذه المنظمات في مجال حماية حقوق الإنسان وليس الاكتفاء فقط بوضع المعايير والاتفاقيات الدولية ونشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها بشكل كبير في البلاد التي تعمل بها ويتناول الباحث بشكل تفصيلي الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال الدورات والمؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية والفاعليات التي كان لها دور هام في تدعيم مبادئها المتعلقة بحقوق الإنسان أيضا العمل على بناء قدرات المدربين والمثقفين الميدانين والمحليين وذلك من أجل التأكد من إمكانية توصيلهم للمعلومة ونشر ثقافة حقوق الإنسان في مجتمعاتهم كما أن الباحث أشار إلى الحملات الإعلامية والإعلانية وما يصدر عنها من مطبوعات في التوعية بقضايا حقوق الإنسان مما يثري المكتبات ويفيد القراء في هذا المجال ويعمل على نشر المعلومة بشكل مبسط وسريع الانتشار وأيضا قامت هذه المنظمات برصد الاحتياجات ومعرفة الاحتياجات الأساسية للمجتمعات من خلال عقد الشراكات مع المنظمات الوطنية وتمويلها لتنفيذ المشروعات في المجالات المختلفة كالتعليم.

وتتلخص نتائج الدراسة في الآتي:

- كان للمنظمات الدولية أثر في تطوير التشريعات الدولية والوطنية التي عملت على حقوق الإنسان.

- الوجود القانوني للعديد من حقوق الإنسان بفضل المنظمات الدولية والحرفية والمهنية التي تعمل بها بالإضافة إلى الحيادية والكوادر العاملة بها التي جعلتها تقدر على تحقيق ذلك.
- للمنظمات الدولية دور عميق في التوعية بحقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان.
- تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دور في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.
- المنظمات الدولية غير الحكومية لها دور فعال في الدفاع عن حقوق الإنسان ونجاحها في إقامة شراكات مع الأطراف المعنية.

دراسة عزة على شحاتة 2012: تهدف الدراسة إلى تحديد مصادر دخل النساء اللاجئات والصعوبات التي تواجههم وتحديد الجهات التي تقدم لهم الدعم والخدمات.

وتتناول الباحثة ظروف اللاجئات وتنقلهن من الوطن إلى بلد اللجوء في رحلة شاقة وصعبة بسبب الفقر والصراعات والنزاعات والكوارث الطبيعية والحكومات المستبدة وتعرضهن للاضطهاد والاستغلال بسبب العرق أو الدين أو الجنس مما يجعل استمرارية الحياة في تلك الظروف صعبة فيضطرون إلى ترك أوطانهم والذهاب إلى دول اللجوء التي يواجهون فيها تحديات ومصاعب أخرى تتمثل في تعرض حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية إلى الصعاب ولا تتوافر لهن نفس مميزات أو نفس الحياة للنساء في المجتمع المضيف بالإضافة إلى مواجهة المخاطر لكسب العيش كما أن العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي يؤدى إلى أضرار جسدية ونفسية كبيرة تنتج عنه وتعيق المرأة من مواصلة حياتها بشكل سليم.

كما أن عدم التوصل إلى حقوق في بلاد اللاجئات يزيد من فترة بقائهم في البلد المضيف ويزيد من معاناتهم وبالتالي يؤثر عليهن كما أن سوء الظروف الصحية والتعليمية وضعف الخدمات المقدمة للاجئين يزيد من حجم الأزمة.

وتتلخص نتائج الدراسة في الآتي:

- 45% من النساء اللاجئات متزوجات ولذلك فهن يحتجن إلى إجراءات اجتماعية واقتصادية حتى تتمكن من إعالة نفسها وأسرتها.
- 35% من نساء العينة يعملن في النظام غير الرسمي.
- 42% من نساء العينة يعملن في مهنة تنظيف المنازل وعاملات نظافة في حضانات.
- 62% من عينة الدراسة لديهن أقارب في مصر وهذا ما دفعهن للجوء إلى مصر.
- 37% من العينة لديهن أقارب في الخارج ويأخذن منهم مساعدات شهرية.
- 52% من العينة يعتمدن على مساعدات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين.
- 53% من العينة تؤكد أن مصروفات الدراسة الباهظة تحول من حصولهن على الخدمات التعليمية.
- 97% من العينة أكدن على وجود تفرقة في حصولهن على الخدمات التعليمية.

- 45% من العينة ليس لديهن مؤهلات علمية.
- 69% من العينة يعانين من انخفاض الأجور وعدم كفايتها في تكاليف المعيشة.
- 39% من عينة الدراسة لديهن مشاكل صحية.

دراسة محمود محمود 2011: تهدف الدراسة إلى التعرف على آليات المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة ويتناول الباحث مفهوم المنظمات غير الحكومية كما أنه يلقي الضوء على دورها الإيجابي في تنمية وتطوير المجتمع ويخص بذلك دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة نظراً لما تواجه المرأة من صعوبات وتحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية تنعكس على حياتها وتعيق تطورها بشكل سليم وطبيعي في المجتمع مثل مشكلة الفقر والأمية والتعليم وانخفاض سن الزواج ويرى الكاتب أن تخفيف تلك المشاكل وحلها يساعد على حل المشكلة وتنمية وتمكين المرأة في هذه الجوانب.

ومن هذا المدخل ينطلق الباحث لآليات المنظمات غير الحكومية لتمكين المرأة:

وذلك من خلال الاهتمام بالجزء المعرفي للمرأة ومراعاة ذلك جيدا من خلال التفكير الواقعي في حالهن ومعرفة الأسباب التي آلت إلى هذا الحال بالإضافة إلى معرفتها بحقوقها وتعريف دورها الأساسي وتصحيح المفاهيم المغلوطة المنتشرة في المجتمع ومناقشة التحديات الخارجية التي تعوق تنميتهن مثل العوامل الاقتصادية والسياسية المتمثلة في التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة بالإضافة إلى القيود الاجتماعية التي تحد من نشاطهم وحركتهم وتعيق نموهم وتقدمهم.

تقل المرأة بالمهارات الحياتية المتمثلة في أساليب حماية الأطفال والرعاية الأسرية السليمة والإسعافات الأولية كما أن الاهتمام بالجانب الاقتصادي للمرأة وتمكينها اقتصاديا يعد إليه هامه من آليات تمكين المرأة وذلك من خلال التدريبات على المشروعات الصغيرة وإدارة المشروعات والتسويق وتدريبها على الخامات والحرف المختلفة وطريقة إدارة الدخل بالإضافة إلى تمويل المشروعات الصغيرة.

وتتلخص نتائج الدراسة في الآتي:

الآلية الأولى: تنمية القاعدة المعرفية للمرأة ليمكنها أن تفكر وتناقش وتتصرف باستقلال.

الآلية الثانية: اكتساب المرأة مهارات عملية.

الآلية الثالثة: زيادة مشاركة المرأة في المنظمات المحلية.

الآلية الرابعة: تمكين المرأة اقتصاديا من خلال المشروعات التي تدر عائد.

الآلية الخامسة: تنمية المهارات الحياتية للمرأة والتركيز على التمكين الاجتماعي.

الأمم المتحدة 2019: تم تقديم هذا التقرير بالشراكة مع الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمعهد السويدي بمصر وعدد من المسئولين المصريين بالشئون الاجتماعية والمتخصصين في المساواة في النوع الاجتماعي.

ويتضمن هذا التقرير إرشادات حول المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة 2030 من منظور المساواة بين الجنسين كما أنها تتضمن مقترحات لدمج منظور المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني.

كما أن التقرير يتضمن فقرة خاصة عن الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين وهو ما يتم التركيز عليه في هذا البحث.

في الجزء الخاص بأهداف التنمية المستدامة من منظور المساواة بين الجنسين يؤكد التقرير على أن تطبيق الأهداف المتعلقة بالمرأة هي جزء أساسي وهام جدا في عملية التنمية المستدامة وأننا لا نستطيع إنجاز ذلك دون الاهتمام بحقوق المرأة والمتعلقة بشكل أساسي في الهدف الخامس والذي يركز على الالتزامات الدولية المتعلقة باتفاقية سيداو ومنهاج عمل بيجين كما أن الهدف الخامس يتكون من ستة مقاصد تعبر عن إبعاد المساواة بين الجنسين وترتبط بعدة مؤشرات تقيس تحقيق الهدف.

كما أن التقرير يتناول أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بالمساواة بين الجنسين وكيف أنه تم تدارك هذا الهدف في جميع الأهداف الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة ويستعرض التقرير تجارب الدول العربية لإدماج منظور المساواة بين الجنسين في الدول من خلال أهداف التنمية المستدامة وما ترتبط به من مواد في اتفاقية سيداو ومناهج عمل بيجين مثل الإمارات العربية المتحدة والأردن وفلسطين.

وفيما يلي عرض لدراسة حالة الأردن لدمج منظور المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني:

حيث أنشأت الأردن اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة عام 2012 وتضم لجنة لشئون المرأة موكل إليها عدد من القضايا الخاصة بالمساواة بين الجنسين وبها ممثلين من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ويلتزم العاملون بها بالتنسيق بين الجهات ووضع آليات للإبلاغ.

دراسة حالة تتعلق بالهدف الأول المعنى بالقضاء على الفقر وكما تم الإشارة سابقا ارتباط الأهداف ببعضها وخاصة أنها تشير إلى حقوق المرأة وتتمحور دراسة الحالة حول تمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا ورصد أهم مشاكل المرأة شيوعا في المنطقة العربية ومنها زواج الأطفال والأمية وقوانين الميراث والعنف ضد المرأة والتحديات الثقافية المجتمعية ويشير التحليل إلى أنه لا بد من العمل على عدة موضوعات بشكل عام في المنطقة العربية مثل النظر في مكافحة الأمية والقضاء على زواج الأطفال من خلال سن التشريعات والتوعية بالممارسات الثقافية التمييزية.

البنك الدولي 2006: يهدف التقرير إلى وضع خطة عمل تهتم بجانب التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل وتعد مصر ضمن قائمة الدول التي يعمل معها البنك الدولي ومصنفة في خطة العمل ضمن الدول متوسطة الدخل.

وتشير خطة العمل إلى أربعة مجالات عمل لتمكين المرأة اقتصاديا والمساواة بين المرأة والرجل على مستوى الدول المشتركة مع البنك الدولي:

• مجال العمل الأول: وتشمل مراعاة المساواة بين الجنسين ودعم القطاعات الاقتصادية فنيا وذلك من خلال تقديم التمويل وإدراج المساواة بين الجنسين في العمل الاقتصادي.

وفيما يلي توضيح مثال من إجراءات العمل ضمن مجال العمل الأول ويتمثل في عمل إطار تحليلي يشمل استخدام مصادر البنية الأساسية في تسهيل وصول المرأة للأسواق واستخدام هذا التحليل في تطبيق ذلك على مجموعة من البلدان المختارة.

• مجال العمل الثاني: تشمل تنفيذ وتقييم أثر المبادرات المبنية على أساس المساواة بين الجنسين.

وفيما يلي أمثلة على تطبيق مجال اعمل الثاني في إطار السياسات وذلك من خلال تمكين السيدات في الاستفادة من تملك الأراضي الزراعية وتقديم الحوافز للشركات لتدرب النساء على العمل وأيضا تقديم المساعدة للسيدات لمعرفة طرق التصدير وإنشاء صناديق مخصصة لتمويل مشروعات النساء.

• مجال العمل الثالث: إجراء البحوث والإحصائيات المتعلقة بتمكين المرأة اقتصاديا وتقييم أثر تدخلات البنك في كل المجالات.

وفيما يلي توضيح كمثال لإجراء من الإجراءات التي سيتم العمل عليها ضمن مجال العمل الثالث وتضم النهوض بالقطاع الإحصائي في الدول المعنية وذلك من خلال التدريب المستمر وإدخال أفضل الأنظمة الإحصائية والبرامج التكنولوجية المتخصصة في ذلك بهدف إنشاء وانتاج بيانات تساعد البحث وتقديم إحصائيات مهمة في المساواة بين الجنسين.

• مجال العمل الرابع: العمل على التنسيق بين الجهات المختلفة والاستفادة من قصص النجاح وتحسين التنفيذ للمشروعات المتعلقة بالخطة.

وفيما يلي توضيح لإجراء من إجراءات مجال العمل الرابع ويشمل إجراء شراكات مع البلدان المانحة ومشاركة التقارير المستخلصة بتنفيذ خطة العمل في المحافل الدولية وتوعية المنظمات غير الحكومية بقضية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

وفيما يلي أهم النتائج المتوقعة لخطة العمل:

- زيادة النسبة المئوية للنساء العاملات في الزراعة والطاقة والنقل والمياه والتعدين.
- زيادة عدد القروض الممنوحة على أساس المساواة بين الجنسين.
- زيادة قدرات المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية.
- زيادة السياسات الوطنية المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والتي تتعلق بوصول المرأة إلى السوق المالية وسوق العمل وسوق الأراضي.
- زيادة تقييم الأثر الناتج عن التدخلات للقضاء على التمييز والمساواة بين الجنسين.

- زيادة قدرات البلاد في تحليل البيانات والإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس ونوع العمالة والقوى العاملة.
- زيادة عدد خبراء البنك الدولي الذين يعملون في مجال المساواة بين الجنسين وزيادة عددهم في البلدان المشاركة في الخطة.
- زيادة في الاهتمام بقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين والإجراءات التي تؤدى إلى تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني في البلدان المشاركة.

منظمة العمل الدولية 2009: يشير التقرير إلى أن للفقر أبعاد متعددة ولعل أهم هذه الأبعاد التي تقف عائق أمام المرأة هو النوع الاجتماعي والعنف الاقتصادي القائم على النوع الاجتماعي في المجتمعات المختلفة ويستعرض التقرير عدة مراحل ومجهودات منظمة العمل الدولية في المساواة بين الجنسين واعتماد المزيد من الإجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين في البرامج والمشروعات ومع الحكومات والهيئات المعنية المشاركة.

ويتناول التقرير مسألة القوى العاملة النسائية ويعرض أبرز المعوقات المسئولة عن عرقلة الطريق أمام السيدات لدخول سوق العمل وذلك لعدة أسباب منها تفضيل أصحاب الأعمال الذكور عن النساء وعلي الرغم من أنه في بعض المناطق تتفوق الإناث على الذكور من حيث التعليم إلا أنهن يواجهن تحديات تتعلق بالوصول لقنوات البحث عن العمل أو التمييز على أساس النوع الاجتماعي والانتقال من مرحلة الدراسة إلى العمل بينما تشير معدلات المشاركة النسائية في القوى العاملة طبقا لعام 2007 فإن مشاركة الرجال كانت بنسبة 50. 7% والنساء بنسبة 21. 5% وذلك طبقا لإحصائيات إقليم الشرق الأوسط الذي تنتمي إليه مصر.

كما أنه هناك مناطق يرتفع فيها نسبة حصول الشباب على فرص عمل وذلك بسبب الأعباء المنزلية التي ينظر إليها دائما على أنها عمل أنثوي وعندما يجدن عمل يكون غالبا في الاقتصاد غير الرسمي وبأجور ضعيفة.

ويشير التقرير إلى جهود منظمة العمل الدولية في المساواة بين الجنسين في مجال العمل منذ إعلان إجراءات المنظمة في مؤتمر العمل الدولي عام 1991 إلى مؤتمر 2004 وكانت من أهم أهداف المؤتمرين هي الإنصاف في الأجور ويضيف التقرير أنه لا بد من استخدام المنهج الشمولي بما يتضمن تغيير السلوكيات المجتمعية وتصرفات الأفراد ويشير أيضا إلى أنه ليس مقياس أن الاقتصاد لدولة ما متقدم يعني أنه يشمل معايير المساواة بين الجنسين بل إن هناك قصور يجب معالجته ليشمل المرأة والرجل.

وتتلخص نتائج التقرير في الآتي:

- ضرورة اعتماد وتنفيذ المعايير التي تعمل على المساواة بين الجنسين في أماكن العمل.
- اعتماد السياسات للمرونة في ساعات العمل وذلك للتوفيق بين العمل والأسرة.
- توسيع نطاق الحوار الاجتماعي حول قضايا المرأة.
- تعزيز إدارات الموارد البشرية ببرامج المساواة بين الجنسين.
- الحماية الاجتماعية التي تعمل بمبدأ المساواة بين الجنسين دون تمييز.

- بناء قدرات المستهدفين في موضوعات المساواة بين الجنسين في الأجور وكذلك العمل.

دراسة غيداء نمر نزال 2017: تهدف الدراسة الى معرفة البرامج المقدمة للاجئات ومدى استفادتهم منها في تمكينهن والتحديات التي تواجهن وقد تم اختيار عينه مقصودة من اللاجئات السوريات اللائي تلقين تدريبا مهنيا وعدد من مقدمي الخدمات وكانت الفئة العمرية التي تم تطبيق أداة الدراسة عليها من اللاجئات أكبر من 15 سنه ودرست الأداة المتعلقة بالفئة المستفيدة عدة مجالات هي التمكين المهني وتتمثل في اكتساب المهارات المهنية والتمكين النفسي وتتمثل في الثقة في الذات والتمكين الاجتماعي وتتمثل في المشاركة الأسرية والمجتمعية والصعوبات من وجهة نظر اللاجئات.

وأفادت نتائج الدراسة الميدانية بأن البرامج التدريبية المهنية التي قدمت لهن ساعدتهن في تعلم مهارات جديدة وتغيير روتين الحياة بالإضافة إلى تعلم مهارات جديدة على المستوى الشخصي والمهارات الحياتية مما أسهم في تعزيز ثقة اللاجئات بنفسهن وتعلمهن مهارات التفاوض والتحاور كما أن النسبة كانت كبيرة بين اللاجئات اللائي تم إجراء الاستبيان عليهن وتبين أن درجة تمكينهن في المهارات المهنية كبيرة بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التمكين في مجال التمكين الاجتماعي.

وأما عن النتائج المتعلقة بمقدمي الخدمات فإن نسبة كبيرة أفدن بأنه هناك صعوبة للاجئات في المجيء إلى المركز كما أن النسبة كبيرة أيضا في عبارة كثرة غياب اللاجئة عن التدريب وقلة دعم الأهل للاجئة وبعد المركز عن مكان إقامة اللاجئات بينما كانت النسبة متوسطة في كلا من قلة فترة التدريب والاتجاهات السلبية لدى الناس نحو اللاجئة وقلة الإمكانيات المادية.

أوضحت نتائج الدراسات السابقة وكيفية الاستفادة منها في الدراسة الحالية الاتي:

1- أشارت الدراسات السابقة الى دور المنظمات الدولية فى العمل على مشكلات اللاجئين بشكل عام وسد الاحتياجات الاساسية لهم من ملبس ومأكل ومشرب ومسكن.
2- اكدت بعض الدراسات السابقة على دور المنظمات الدولية وتدخلاتها فى حماية وتمكين المرأة وضرورة وجود تشريعات وحملات التأييد تحد من العنف وتعمل على المساواة بين الجنسين وترسخ مفاهيم حقوق الانسان بصفة عامة في المجتمع.
3- اوضحت الدراسات السابقة ضرورة تمكين المرأة اللاجئة السورية من خلال التعليم والتدريب والتعامل مع مشكلات الحياة وذلك بعد ان يتم توفر الاحتياجات الأساسية لها.
4- ركزت بعض الدراسات السابقة على التحديات التي تواجه اللاجئات وتعيق عملية التمكين وتمثلت في ان عدم المساواة بين الجنسين وما يتعلق بها من مشكلات مثل زواج الأطفال والتسرب من التعليم والعنف سببا رئيسياً لهذه التحديات.
5- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة الاطار النظري وتصميم أدوات الدراسة.

وتناولت الدراسات السابقة العديد من مشكلات اللاجئين الا انها لم تتطرق لمشكلات اللاجئات فى مصر بالتحديد ولم يتم ذكر كيفية تمكينهن فى مصر اجتماعياً وتتمثل في المساواة بين الجنسين واقتصادياً وتتمثل في الحد من اوجه عدم المساواة معاً وهما الهدف الخامس والعاشر من أهداف التنمية المستدامة كما انه لم يتم التعرف على اليات وطرق التمكين الاقتصادي والمهارات اللازمة لعملية التمكين الاجتماعي ومن هنا كانت مشكلة الدراسة فى معرفة دور المنظمات الدولية غير الحكومية في في تمكين المرأة اللاجئة في ضوء الهدف الخامس والعاشر من أهداف التنمية المستدامة.

حجم اللاجئين في مصر احصائيا:

طبقا لتقرير الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مصر عن شهر يناير 2020 فإنه يوجد في مصر 256 ألف لاجئ من بينهم 129 ألف لاجئ سوري فقط أي ما يقرب من 51% من العدد الكلى والباقي جنسيات أخرى من السودان وجنوب السودان وأريتريا وأثيوبيا والصومال واليمن هذا بالإضافة إلى جنسيات أخرى. كما أن 48% من عدد اللاجئين الموجودين في مصر نساء.

وتتركز الغالبية من اللاجئين في محافظة القاهرة والجيزة والإسكندرية والقليوبية والباقي موزعين على عدد من المحافظات الأخرى.

وطبقا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فتشير البيانات إلى أنه ازدادت أعداد اللاجئين في مصر بين عام 2012 إلى عام 2013 من 110 ألف لاجئ إلى 230 ألف لاجئ ووصل عام 2017 إلى 233 ألف لاجئ من جنسيات مختلفة تصدرها في العدد السوريين وعدد من الدول الأفريقية مثل السودان والصومال وأريتريا

وفيما يلي جدول يوضح جنسيات اللاجئين الموجودة في مصر واعدادهم من الأكبر للأصغر: طبقاً لتقارير مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مصر.

الجنسية	العدد
سوريا	129,642
السودان	48,343
جنوب السودان	19,382
اريتريا	18,615
اثيوبيا	16,278
جنسيات اخري من 53 دولة	24,372

وفيما يلي جدول يوضح التوزيع الجغرافي للاجئين في اكبر خمس مدن يتركز فيهم اللاجئين في مصر وأعدادهم من الأكبر للأصغر: طبقاً لتقارير مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مصر.

المحافظة	عدد اللاجئين
القاهرة	92,512
الجيزة	87,346
الإسكندرية	23,978
القليوبية	18,625
الشرقية	10,599

مشكلات اللاجئين فى مصر:

- **مشكلة السكن** وتتمثل في أن اللاجئين عادة ما يرتكزون في مصر في مناطق هشة ونائية وعلي أطراف المدن والأحياء ويواجهون مشكلات تتعلق بارتفاع أسعار الإيجار بسبب الضغط الكبير على الوحدات السكنية في هذه الأحياء نظرا لارتفاع عدد اللاجئين الموجودين بها وبالتالي يرتفع أسعار الإيجارات أيضا قد تتعدى قيمة الإيجار قيمة الدخل الذين يستطيعون توفيره سواء من خلال العمل أو من خلال المساعدات.
- **مشكلة الغذاء** وتعد تحدى للاجئين حيث إنه مع تزايد أعداد اللاجئين تم حذف عدد كبير من المستفيدين بالقسائم الغذائية وتعد هذه المشكلة ضمن المشكلات المتعلقة بالاحتياجات الأساسية التي يحتاجها أي كائن حي.
- **مشكلة الصحة** وتتمثل في الصدمات التي يحمل بها اللاجئين جراء الأحداث العنيفة ورحلة اللجوء الشاقة للبعض والمشكلات النفسية والجسدية الناتجة عن ذلك بالإضافة إلى الضغط الكبير على القطاع الصحي في مصر ناهيك عن تكبد مصروفات العلاج.
- **مشكلة التعليم** وتتمثل في الضغط الهائل على المدارس والجامعات في مصر من قبل المواطنين إلا أنه يتم تسجيل الطلاب في المدارس الحكومية ولكن يتم الانتظام في المدارس المجتمعية المخصصة للاجئين والتي يكون لها مصروفات شهرية مما يزيد من المشكلة الاقتصادية.
- **مشكلة العمل** وتتمثل في عدم سماح القانون في مصر للاجئ بالعمل مما يضطرها إلى اللجوء إلى الاقتصاد غير رسمي حيث تدنى الأجور وعدم وجود أمان وظيفي أو اجتماعي وضياع لحقوق العامل والعمل في مهن شاقة ومرهقة كما أنه يتم العمل في الاقتصاد غير رسمي وذلك يكون غالبا بغير مهارات وخبرات اللاجئة بسب عدم سماح الدولة المضيفة أو عدم اعتراف الدولة بتلك الشهادات.

- **مشكلة زواج الأطفال** وتتمثل في تخفيض سن الزواج تحت سن 18 عاما وخاصة تنتشر هذه الظاهرة بين السوريات اللاجئات في مصر إلى سن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة بسب الوضع الاقتصادي ومشكلات السكن وللتخلص من الأعباء المالية للأسرة تقويم بتزويجها في هذا السن فتتعرض إلى مخاطر زواج الاطفال الصحية والاجتماعية والقانونية.
- **مشكلة العنف ضد المرأة** كأحد المشكلات الأكثر أهمية والتي تواجهه اللاجئات ففي ظل ظروف المعيشة الصعبة التي تتعرض لها الأسرة اللاجئة تزداد وتيرة العنف ضد النساء والفتيات في الأسرة ونتيجة لتقاسم السكن تتعرض الفتيات والنساء للتحرش الجنسي والاغتصاب وللزواج القسري وهو ما يجعل هذه المشكلة تحد من عملية تمكين المرأة.

مجالات عمل مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR:

- تعمل المفوضية في مجال الحماية من خلال تسجيل اللاجئين القادمين وتحديد وضع اللاجئ كما أنها توفر خدمات إدارة الحالة والدعم النفسي الاجتماعي والفردي وذلك لحالات العنف الجنسي والناجين من العنف والصدمات أو للذين شاهدوا الصراعات والأحداث الصعبة.
- تعمل المفوضية على الحلول الدائمة للاجئين من خلال إعادة التوطين في بلدان أخرى أو لم شمل الأسر المتفرقة في عدة بلدان.
- تعمل المفوضية على سد الاحتياجات الأساسية من خلال المساعدات النقدية للأسر الأكثر احتياجا وتقديم مساعدات الشتاء للاجئين.
- تعمل المفوضية في مجال التعليم حيث إنه أكثر من نصف اللاجئين المسجلين بالمفوضية في سن الدراسة وتعمل على ذلك من خلال العمل مع وزارة التربية والتعليم لتوفير الأدوات والمعدات وبناء قدرات المعلمين والإخصائيين الاجتماعيين وتواصل جهودها مع الوزارة لإدماج اللاجئين وطالبي اللجوء من جميع الجنسيات في المدارس المصرية كما أنها تقدم منح نقدية للدراسة لسد احتياجات ملابس الدراسة والأدوات والمواصلات.
- تعمل المفوضية في مجال الصحة من خلال تعزيز النظام الصحي الوطني في الأماكن الشاغرة باللاجئين عن طريق تدريب موظفي الرعاية الصحية وتوفير المعدات الطبية وتقديم المساعدة في رعاية المرضي المصابين بأمراض مزمنة بالإضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي.
- تعمل المفوضية من خلال شركائها على أنشطة كسب العيش من خلال توفير التدريب والمشورة والأموال اللازمة لبدء مشروع مستدام وذلك من أجل التمكين الاقتصادي واستفاد من هذا النشاط في عام 2019 فقط 2226 لاجئ.

- تعمل المفوضية على تمكين المجتمع من خلال تزويد اللاجئين بالمعلومات التي يحتاجونها والخدمات المتاحة في المجتمع كما أنها تعمل على جعل اللاجئين معلمين لأقرانهم بالإضافة إلى إمدادهم بالمواد والمعدات اللازمة لتنفيذ أنشطة ترفيهية مجتمعية تهدف إلى التماسك وزيادة الاندماج في المجتمع المضيف.

التمكين الاقتصادي وسبل كسب العيش للمرأة اللاجئة في مصر:

تعمل مفوضية الأمم المتحدة بجانب شركائها من المنظمات الدولية مثل كاريتاس وبلان إنترناشونال وهيئة كير الدولية ومنظمة اللاجئ في مصر لخدمة اللاجئ على التمكين الاقتصادي للمرأة اللاجئة في مصر وذلك من خلال التدريب المهني على الحرف ومهارات التوظيف ومهارات التواصل وبناء القدرات للإعداد للعمل.

ويتم التمكين الاقتصادي من خلال مسارين:

العمل الحر: يعد العمل الحر أحد المسارات الهامة التي يتم من خلالها تمكين اللاجئات اقتصاديا وذلك لأنه لا يمكن الوصول للعمل بأجر منتظم للاجئين في مصر نظرا لما له من تحديات قد لا تناسب بعض اللاجئات وتعد وسيلة العمل الحر وسيلة أمنه لكسب العيش وتعمل على حماية العديد من المعرضات للخطر كما أن العمل الحر يتيح مصدر رزق للموظفين أو المساعدين الذين سيعملون في المشروع وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي في نمو الاقتصاد ويتلقى المشاركات في هذا السياق تدريبات في مهارات التسويق والإدارة ودراسة الجدوى وإعداد خطة عمل بالإضافة إلى مهارات التواصل والتفاوض.

وبلغ عدد المشروعات الناشئة التي دعمتها المنظمات السابق ذكرها في عام 2018 610 مشروع 313 مشروع ناشئ منهم للمرأة اللاجئة.

تلقي 560 شخص لاجئ عام 2018 منح نقدية للمشروعات الصغيرة ويتم منح المنحة بعد إجراء تقييم مالي للاحتياجات اللازمة لقيام المشروع ودراسة الجدوى ومعدل دوران رأس المال ويقوم بذلك فريق عمل المشروع بالمنظمة والجهة المنفذة وتنوعت المشروعات والشركات الناشئة في مجالاتها بين الإنتاج وتقديم الخدمات وبيع المنتجات.

العمل مقابل أجر: يتم في هذا المسار العمل على تنمية قدرات اللاجئات من خلال التدريب على مهارات التوظيف التي تتضمن التدريب على المقابلة الشخصية في العمل وكيفية كتابة السيرة الذاتية ومهارات العرض والتقديم ومهارات التواصل والتفاوض ويتم الإعداد الجيد للمستفيدات في هذه المرحلة كما أنه يتم تقدير احتياجات سوق العمل والأماكن الشاغرة بالوظائف وكيفية ملائمتها للفنه المستفيدة من خلال التشبيك مع الشكات والمصانع وعمل ملتقيات التوظيف التي تهدف إلى توظيف المستفيدات طبقا للتدريبات التي تلقوها أو التدريبات الفنية لبعض الوظائف.

وفيما يلي قائمة ببعض من الوظائف المتاحة للاجئات في سوق العمل المصري بعد مرحلة بناء القدرات للاجئات في هذا المسار:

- خدمة العملاء.
- موظفين استقبال.
- التسويق من خلال الإنترنت.
- طهاة.
- محاسبين.
- مراكز الاتصالات (call center)
- إدخال بيانات.

وفي خلال عام 2018 ومن خلال المنظمات السابق ذكرها تم عمل مقابلة شخصية ل 1138 لاجئ من خلال ملتقيات التوظيف.

التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة في مصر:

إن عملية التمكين الاجتماعي جزء لا يتجزأ من التمكين الاقتصادي ويعد الاثنان موازيان لبعض حيث إنه لا يمكن النهوض بالمرأة وتمكينها اقتصاديا دون تمكينها اجتماعيا والعكس صحيح ولذلك تكون أغلب مشروعات تمكين المرأة تهتم بالجانبين مع بعض ولا تركز فقط على جانب واحد.

ونفذت هيئة كير الدولية مشروع بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة للعمل على العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي والتمكين الاجتماعي ودعم المرأة وتثقلها بالمهارات الاجتماعية الهامة ودعم المبادرات للاجئات وإدماجها في المجتمع من خلال الأنشطة المجتمعية والترفيهية كما أن المشروع يقدم أنشطة سبل المعيشة وكسب العيش من خلال التوظيف لدى الغير أو العمل الحر وبالتالي تكتمل عملية التمكين للمرأة في كلا الجانبين.

وتعد المساواة بين الجنسين من أهم عناصر المساواة بين الجنسين ومن أهم المراحل التي لا بد أن يتم العمل عليها حتى تستطيع المرأة أن تمكن اجتماعيا واقتصاديا.

لتمكين الفتيات اجتماعيا من منظور المساواة بين الجنسين فمن الممكن العمل بالخطوات الآتية:

- العمل على وصول الأنشطة للفتيات والفتيان التي تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين.
- زيادة الحوار بين الآباء والأبناء حول المساواة بين الجنسين.
- العمل على مستوى المجتمع المحلى وخلق قادة مجتمعين لتعزيز المساواة بين الجنسين في المجتمع.

الدراسة الميدانية:

الإجراءات المنهجية للدراسة:

اعتمدت الباحثة في هذا البحث على المنهج الوصفي، ويهدف هذا المنهج الى جمع الحقائق حول ظاهرة ما وتفسيرها، وتم الاعتماد على هذا المنهج لمعرفة دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تمكين المرأة اللاجئة من منظوري التمكين الاجتماعي ويتمثل في المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي ويتمثل في الحد من اوجه عدم المساواة ، وقد تم ذلك من خلال نظرة على مشروعات التمكين بشقيها في المنظمات الدولية غير الحكومية .

خصائص العينة:

سيتم تنفيذ أداتي استبيان واحدة مقدمة لمستفيدات مشروعات التمكين الاقتصادي والاجتماعي، والثانية مقدمة الى مقدمي الخدمات ممن يعملون في مشروعات التمكين الاقتصادي والاجتماعي في المنظمات الدولية غير الحكومية.

اولا معايير اختيار العينة من فئة المستفيدات:

- أن تكون إحدى مستفيدات برامج أو مشروعات المنظمات الدولية غير الحكومية في مجالي التمكين الاقتصادي والاجتماعي.
- أن تكون اللاجئة سورية.
- الفئة العمرية من 18 إلى 45 وتم اختيار هذا السن لأن أغلبية المشروعات التى يتم تنفيذها من المنظمات الدولية غير الحكومية تشترط هذا السن في المستفيدين.
- ان تكون اللاجئة تعيش في القاهرة الكبرى وذلك لتمركز اللاجئين فيه وكثرة عددهم طبقا لإحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ثانيا معايير اختيار العينة من مقدمي الخدمات:

- أن يكون مقدم الخدمة يعمل كموظف منفذ للمشروع أو البرنامج في المنظمة في مجالي التمكين الاقتصادي والاجتماعي.

نوع العينة: عينة مقصودة وذلك لخصائص العينة المقصودة التي تتمثل في اختيار عناصر العينة من مستفيدات المشروعات اللائي حصلن على فرص عمل أو تمويل مشروعات.

جمع البيانات:

- تم العمل على استبيان لمقدمي الخدمات الذين يعملون فى المنظمات الدولية غير الحكومية فى مشروعات التمكين الاقتصادي والاجتماعي شمل 21 سؤالاً يتعلق بالمهارات الواجب توافها لتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي ومعرفة مدى الدعم المقدم من قبل المنظمة بالإضافة الى سؤال مفتوح ليتيح للمبحوث الاجابة والسرد والكتابة والتعبير عن اراء المبحوثين بشكل أفضل ليفيد الدراسة، وتم توجيه الاستبيان الى 25 شخص طبقا لمعاير العينة السابق توضيحها وجاءت النتائج ل 21 من اصل 25 شخص وتم ارسال استمارة الاستبيان عن طريق الانترنت.
- تم العمل على استبيان للمستفيدات من مشروعات التمكين الاقتصادي والاجتماعي من خلال المنظمات الدولية غير الحكومية في مصر شمل الاستبيان 23 سؤلا يتعلق بالمهارات الحياتية اللازمة لتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي وجاءت اسئلة التمكين الاقتصادي موجه طبقاً للمستفيدات اللائي حصلن على تدريبات او دعم ساعدهن على الدخول في سوق العمل او التدريبات والدعم الذي ساعدهن على العمل الحر وفتح مشروعات خاصة، وشمل الاستبيان سؤالين مفتوحين ليتيح للمبحوثات الاجابة بطريقتهن الخاصة والتعبير عن رأيهن مما يعطى نتائج اكثر واقعية، وتم توجيه الاستبيان الى 50 مستفيدة طبقا لمعاير اختيار العينة السابق ذكرها وجاءت النتائج ل 41 من اصل 50 وتمت الاجابة على الاستبيان عن طريق الانترنت، ومكالمات هاتفية مع المستفيدات اللائي لا يتوفر لديهن انترنت.

7. اختبار ما ورد بفروض أو تساؤلات البحث حسب تسلسلها مدعماً بالجداول والنتائج التحليلية (10-12 صفحة)

نتائج الدراسة الميدانية لفئة مقدمي الخدمات في المنظمات الدولية غير الحكومية بمشروعات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة السورية اللاجئة بمصر.

وتم عمل الاستبيان من خلال 21 فرد من مقدمي الخدمات طبقاً لشروط العينة السابق شرحها وكانت إجابات العينة موضحة كالآتي في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	محايد	غير موافق
1	أرى أن التدريبات المقدمة للمستفيدات تساعدهن على تغيير نمط حياتهن بشكل إيجابي.	%85.7	%14.3	0
2	أرى أنه هناك تغيير في وجهة نظر المستفيدات عن أنفسهم وأدوارهن في المجتمع خلال المناقشات.	%71.4	%28.6	0
3	أرى أن المستفيدات قادرات على اتخاذ القرار بشكل أفضل بعد التدريبات المقدمة لهن.	%52.4	%42.9	%4.7
4	أرى أن المستفيدات يتواصلن بشكل أفضل مع الآخرين بعد التدريبات المقدمة لهن.	%61.9	%38.1	0
5	أرى أن المستفيدات قادرات على التفاوض مع الآخرين سواء في المنزل أو العمل بعد التدريبات المقدمة لهن.	%42.9	%57.1	0
6	أرى أن المستفيدات قادرات على إدارة الانفعالات بشكل أفضل بعد التدريبات المقدمة لهن.	%42.9	%57.1	0
7	أرى أن المستفيدات قادرات على التفكير الإبداعي والتفكير الناقد بعد التدريبات المقدمة لهن.	%38.1	%47.6	%14.3
8	أرى أن المستفيدات قادرات على فهم مفهوم المساواة بين الجنسين بعد التدريبات المقدمة لهن.	%66.7	%33.3	0
9	أرى أن المستفيدات قادرات على معرفة حقوقهن بعد التدريبات المقدمة لهن.	%61.9	%28.6	%9.5
10	أرى أن المستفيدات قادرات على الاندماج بشكل أفضل في المجتمع بعد التدريبات المقدمة لهن.	%85.7	%14.3	0
11	أرى أن المستفيدات قادرات على المبادرة وإفادة الآخرين	%61.6	%38.1	0

	من خلال التدريبات التي قدمت لهن.			
12	أرى أنه تم توجيه المستفيدات نحو الخدمات الموجودة في المجتمع والتي تساعدهن على التمكين الاجتماعي.	%66.7	%28.6	%4.7
13	أرى أن التدريبات والأنشطة والفاعليات المقدمة للمستفيدات ساعدت على تمكينهن اجتماعياً.	%52.4	%47.6	0
14	أرى أن توجيه المستفيدات نحو الشركات أو المصانع التي تطلب العمالة ساعدهن على معرفة سوق العمل.	%76.2	%23.8	0
15	أرى أن مهارات التوظيف المتعلقة بالعرض والتقديم وكيفية إجراء مقابلة العمل وإعداد السيرة الذاتية التي يقدمها المشروع ساعدت المستفيدات على الالتحاق بوظائف لائقة.	%52.4	%42.9	%4.7
16	أرى أن المتابعة من بعد حصول المستفيدات على الوظيفة ساعدتهن على حل مشكلات العمل وتطوير أدائهن في العمل.	%81	%19	0
17	أرى أن مهارات التسويق ساعدت على فتح أفق جديدة لمشروعات المستفيدات.	%76.2	%23.8	0
18	أرى أن التدريبات المقدمة ساعدت المستفيدات على بدء مشروعاتهن الخاصة طبقا للأسس العلمية.	%71.4	%23.8	%4.8
19	أرى أنه تم توجيه المستفيدات نحو كيفية خلق أسواق جديدة للسلع والخدمات التي يقدمونها من خلال مشروعاتهن.	%61.9	%23.8	%14.3
20	أرى أنه تم إمداد المستفيدات بالموارد المالية أو الأدوات والخامات اللازمة لبدء المشروع أو تم تشبيكهن بمؤسسات تدعم المشروع ماليا.	%61.9	%28.6	%9.5
21	من خلال المتابعة مع المستفيدات بعد بدء المشروع أو الالتحاق بالوظيفة أنه تم ارتفاع المستوى الاقتصادي لهن.	%61.9	%38.1	0

ويتبين من نتائج الدراسة الميدانية على فئة مقدمي الخدمات الآتي:

1- <u>في مجال التمكين الاجتماعي:</u>

تناولت الدراسة 9 فقرات تتعلق بالتمكين الاجتماعي وعلاقته بالمساواة بين الجنسين والحد من أوجه عدم المساواة وذلك في إطار التمكين الاجتماعي للاجئات السوريات وهم الفقرة:

(13/12/11/10/9/ 8/ 3/ 2/ 1)

وجاءت النتائج في الفقرات السابقة بين موافق بشدة إلى محايد وأخذت الفقرة رقم 1 التي تنص على(أرى أن التدريبات المقدمة للمستفيدات تساعدهن على تغيير نمط حياتهن بشكل إيجابي). والفقرة رقم 10 التي تنص على (أرى أن المستفيدات قادرات على الاندماج بشكل أفضل في المجتمع بعد التدريبات المقدمة لهن.) أعلى النسب في هذا المجال بموافق بشدة بنسبة 85. 7%

وأخذت الفقرة رقم 13 والتي تنص على (أرى أن التدريبات والأنشطة والفاعليات المقدمة للمستفيدات ساعدت على تمكينهن اجتماعيا.)أقل نسبة موافقة بشدة 52. 4%.

ومن النتائج السابقة وعند النظر إلى الجدول السابق والفقرات المخصصة بالتمكين الاجتماعي يمكننا أن نستنتج أن المشروعات والبرامج والأنشطة والفاعليات التي تنفذها وتقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية ساعدت بنسبة كبيرة على تمكين اللاجئات السوريات في المجتمع ومعرفة حقوقهن وساعدت على فهم مفهوم المساواة بين الجنسين والذي يعد أساس للتغيير ورحلة المساواة بين الجنسين في شتى الأمور التي لا بد أن تدركها المرأة أولا لتكون قادرة على طلب حقوقها والمناهضة من أجلها بمساعدة المجتمع والأفراد المعنيين.

وتشير أيضا بعض النتائج إلى أنه لابد من العمل بشكل مكثف أكثر للتمكين بشكل أعمق وأوسع وللانتقال إلى مستوى متقدم أكثر مع المستفيدات إلى أن الدور الحالي للمنظمات الدولية غير الحكومية يعد من الخطى إلهامه للوصول إلى التمكين الاجتماعي للاجئات في ظل الظروف اللائي يعشن فيها ليحضوا بحياة كريمة لا يشوبها التمييز أو العنف القائم على النوع الاجتماعي.

1- في مجال التمكين الاقتصادي:

تناولت الدراسة 12 فقرة تتعلق بمجال التمكين الاقتصادي وهم الفقرة:

(21/20/19/18/17/16/15/14/7/6/5/4)

وركزت الفقرات السابقة على المهارات الحياتية اللازمة لمسار التوظيف لدى الغير وأيضاً على التدريبات المهنية التي تحتاجها المستفيدات لبدء مشروعها الخاص كما أنها تركز بشكل أساسي على الدعم المقدم من قبل المنظمة للمستفيدات في التمويل ومعرفتهم بالأسواق والمتابعة معهن بعد الالتحاق بالوظيفة أو بعد بدء المشروع.

وجاءت النتائج في الفقرات السابقة بين موافق بشدة إلى محايد إلى غير موافق وأخذت الفقرة رقم 16 والتي تنص على (أرى أن المتابعة من بعد حصول المستفيدات على الوظيفة ساعدتهن على حل مشكلات العمل وتطوير أدائهن في العمل.) أعلى نسبة موافقة بشدة 81%.

وأخذت الفقرة رقم 7 التي تنص على (أرى أن المستفيدات قادرات على التفكير الإبداعي والتفكير الناقد بعد التدريبات المقدمة لهن.)أقل نسبة (موافقة بشدة) 38. 1%.

ومن النتائج السابقة وعند النظر إلى الجدول السابق والعبارات المخصصة للتمكين الاقتصادي يمكننا أن نستنتج أن للمنظمات الدولية غير الحكومية دور فعال في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة اللاجئة عن طريق إعطائها الفرصة لإقامة مشروع مبني على أسس علمية مما يساعد على استدامته وتوفير عائد مادي ملائم لظروف المعيشة. كما أن المهارات الحياتية التي تقدمها البرامج التدريبية للاجئات ساعدتهن على التواصل والتعامل بشكل أفضل مع الآخرين مما ساعدهم على التواصل مع العملاء سواء في التوظيف المهني أو المشروعات الخاصة بهن.

وللمتابعة بعد التوظيف أو إقامة المشروع دور فعال جداً كما أوضحت النتائج مما يؤكد على أن هذه المنظمات لا تترك المستفيدات بعد الحصول على الخدمة وإنما يساعد ذلك على استدامة المشروعات المقدمة من قبل المنظمات.

وتنوعت إجابات فئة مقدمي الخدمات حول هل ساعدت التدريبات والأنشطة والفاعليات المقدمة من خلال المشروع المستفيدات على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدات؟ إذا كانت الإجابة نعم وضح كيف؟

حيث إن جميع من قاموا بعمل الاستبيان قالوا بأنه نعم ساعدت التدريبات والأنشطة وذلك من خلال:

- تعزيز مشاركة اللاجئات وحسهن على التطوير الذاتي.
- المساعدة على الادخار من خلال أبسط الموارد مثل تعلم الكروشيه والخياطة والطبخ والحرف البسيطة التي أقامها المستفيدات من المنزل وبأبسط الموارد وكان لها مردود مادي مناسب.
- التمكين الاقتصادي بشكل مبدئي مع الحاجة إلى المزيد من الموارد والتدريبات لاعتماد المستهدفات على أنفسهن بشكل تام.
- المتابعة بعد التوظيف أو بدء المشروع لمدة لا تقل عن 6 أشهر.
- رفع كفاءة المستفيدات، وعرفتهن بحقوقهن وواجباتهن ثم كيفية إدارة مشروعاتهن الخاصة بذلك حصلوا على مشروعات مستدامة.
- تدريبهن على مهارات التسويق وبعض الحرف والمهارات التي تمكنهم من إنتاج منتجات للبيع من المنزل.
- توجيه المستفيدات أثناء عرض المنتجات الخاصة بهم في المعارض التي يقيمها المشروع الذي أعمل فيه ساعدهن على تنمية مهارات التفاوض والتسويق وطور مهاراتهم الاجتماعية مع الزبائن فأسهم في زيادة المبيعات.

نتائج الدراسة الميدانية لفئة اللاجئات السوريات المستفيدات في المنظمات الدولية غير الحكومية بمشروعات التمكين الاقتصادي والاجتماعي في مصر.

وتم عمل الاستبيان من خلال 41 مستفيدة من مشروعات التمكين الاقتصادي والاجتماعي طبقا لشروط العينة السابق شرحها وكانت إجابات العينة موضح كالآتي في الجدول التالي:

جدول رقم (2)

الرقم	الفقرة	موافقه بشدة	محايده	غير موافقه
1	أرى أن التدريبات التي قدمت لي ساعدتني على تغيير نمط حياتي بشكل إيجابي.	%85.4	%14.6	0
2	أرى أن هناك تغيير في وجهة نظري عن نفسي وعن دوري في المجتمع بعدما حصلت على التدريبات التي قدمت لي.	%87.8	%12.2	0
3	أرى أني قادرة على اتخاذ القرار بشكل أفضل بعد التدريبات التي قدمت لي.	%85.4	%12.2	%2.4
4	أرى أني قادرة على التواصل مع الآخرين بشكل أفضل بعد التدريبات التي قدمت لي.	%82.9	%17.1	0
5	أرى أني قادرة على التفاوض سواء في المنزل أو في العمل بعد الحصول على التدريبات التي قدمت لي.	%78	%22	0
6	أرى أني قادرة على إدارة انفعالاتي بشكل أفضل بعد التدريبات التي قدمت لي.	%82.9	%14.6	%2.4
7	أرى أني قادرة على التفكير الإبداعي والتفكير الناقد بعد حصولي على التدريبات التي قدمت لي.	%80.5	%19.5	0
8	أرى أني قادرة على فهم مفهوم المساواة بين الجنسين بعد حصولي على التدريبات التي قدمت لي.	%73.2	%22	%4.9
9	أرى أني قادرة على فهم حقوقي بعد حصولي على التدريبات التي قدمت لي.	%82.9	%14.6	%2.4
10	أرى أني قادرة على الاندماج في المجتمع بعد حصولي على التدريبات التي قدمت لي.	%73.2	%24.4	%2.4
11	أرى أني قادرة على المبادرة وإفادة الآخرين ومشاركتهم بالمعلومات من التدريبات التي حصلت عليها.	%82.9	%12.2	%4.9

12	أرى أنه تم توجيهي نحو الخدمات الموجودة في المجتمع والتي ساعدتني على التمكين الاجتماعي.	%78	%17.1	%4.9
13	أرى أن الأنشطة والتدريبات والفاعليات التي قدمت لي ساعدتني على التمكين الاجتماعي.	%85.4	%14.6	0
الأسئلة التالية يجيب عليها المستفيدات اللائي تلقين تدريبات في التوظيف فقط.				
14	أرى أن توجيهي نحو الشركات أو المصانع التي تطلب العمالة ساعدني على معرفة سوق العمل.	%36.6	%33.7	%29.7
15	أرى أن مهارات التوظيف المتعلقة بمهارات العرض والتقديم وكيفية إجراء مقابلة العمل وإعداد السيرة الذاتية ساعدتني على الالتحاق بوظيفة لائقة.	%58.4	%36.6	%5
16	أرى أن المتابعة من خلال القائمين على المشروع بعد حصولي على الوظيفة ساعدتني على حل مشكلات العمل وتطوير أدائي في العمل.	%63.5	%36.5	0
17	أرى أنه بعد حصولي على الوظيفة ارتفع مستواي الاقتصادي.	%66	%30.5	%3.5
الأسئلة التالية يجيب عليها المستفيدات اللائي تلقين تدريبات في كيفية بدء مشروعات صغيرة فقط.				
18	أرى أن التدريبات المقدمة ساعدتني على بدء مشروعي الخاص طبقا للأسس العلمية.	%67.8	%32.2	0
19	أرى أن المتابعة الفنية والتوجيه بعد بدء مشروعي ساعدني على تحسين وتطوير المشروع.	%75	%25	0
20	أرى أن مهارات التسويق ساعدتني على فتح أفق جديدة لمشروعي.	%56.6	%29.6	%13.8
21	أرى أنه تم توجيهي نحو كيفية خلق أسواق جديدة للسلع أو الخدمات التي يقدمها مشروعي.	%47.4	%45.3	%7.3
22	أرى أنه تم إمدادي بالموارد المالية أو الأدوات والخامات اللازمة لبدء مشروعي أو تم تشبيكي بمؤسسات تدعم مشروعي ماليا.	%100	0	0
23	أرى أنه بعد بدء مشروعي ارتفع مستواي الاقتصادي.	%76.6	%18	%5.4

ويتبين من نتائج الدراسة الميدانية على فئة المستفيدات اللاجئات السوريات الآتي:

1- في مجال التمكين الاجتماعي:

تناولت الدراسة 9 فقرات تتعلق بالتمكين الاجتماعي وعلاقته بالمساواة بين الجنسين والحد من أوجه عدم المساواة وذلك في إطار التمكين الاجتماعي للاجئات السوريات وهم الفقرة:

(13/12/11/10/9/ 8/ 3/ 2/ 1)

وجاءت النتائج في الفقرات السابقة بين موافق بشدة إلى محايد إلى غير موافق أخذت الفقرة رقم 2 التي تنص على(أرى أن هناك تغيير في وجهة نظري عن نفسي وعن دوري في المجتمع بعدما حصلت على التدريبات التي قدمت لي.) أعلى النسب في هذا المجال ب(موافقة بشدة) بنسبة 87. 8 %

بينما أخذت الفقرة رقم 10التى تنص على (أرى أني قادرة على الاندماج في المجتمع بعد حصولي على التدريبات التي قدمت لي.) أقل نسبة (موافقة بشدة) 73. 2%

ومن خلال النتائج السابقة وعند النظر إلى الجدول السابق والفقرات المخصصة للتمكين الاجتماعي يمكننا القول بأن للمنظمات الحكومية دور في تمكين المرأة السورية اللاجئة في مصر من حيث تغيير وجهة نظر المستفيدات عن أنفسهن بعد الظروف الصعبة اللائي مررن بها وعن طريق جعلهن يعيشن حياه متوازنة إلى حد ما وتغيير نمط الحياة المتكرر فالذهاب للتدريبات والنقاش مع الأخريات يساعدهن على التواصل والتمكين الاجتماعي ويظهر دور المنظمات الدولية غير الحكومية بتشبيك المستفيدات من خلال تعريفهن بأماكن الخدمات المجتمعية والمنظمات الأخرى التي تساعدهم بلا شك في جوانب عدة من جوانب الحياة كما أفدن بأنه كنتاج للتمكين الاجتماعي أنهن قادرات على المبادرة ومشاركة معلومات التدريب لأن ذلك يعد مؤشرا للتمكين مما يؤدي لانخراط المستفيدات فى المجتمع وتواصلهن بشكل فعال مع المجتمع والاخرين. وليس فقط على مستوى التواصل وإنما على مستوى المساواة بين الجنسين والحد من أوجه عدم المساواة فإن التمكين الاجتماعي يساهم في الحد من فجوة المساواة بين الجنسين ومعرفة المرأة بحقوقها وآليات الحصول عليها خطوه هامه لعملية التمكين الاجتماعي.

وتشير النتائج أيضا إلى ضرورة العمل على مفهوم المساواة بين الجنسين بشكل تأكيدي مع المستفيدات وإشراكهم وتشبيكهم بشكل أكبر مع مقدمي الخدمات الآخرين ودعم مبادرات المستفيدات مالياً وفنياً.

1- في مجال التمكين الاقتصادي:

وتناولت الدراسة 12 فقرة متعلقة بالتمكين الاقتصادي وهم:

(23/22/21/20/19/18/17/16/15/14/7/6/5/4)

وجاءت النتائج في الفقرات السابقة بين موافق بشدة إلى محايد إلى غير موافق وأخذت الفقرة رقم22 التي تنص على (أرى أنه تم إمدادي بالموارد المالية أو الأدوات والخامات اللازمة لبدء مشروعي أو تم تشبيكي بمؤسسات تدعم مشروعي مالياً.) أعلى نسبة موافقة بشدة 100%

وأخذت الفقرة رقم 14التى تنص على (أرى أن توجيهي نحو الشركات أو المصانع التي تطلب العمالة ساعدني على معرفة سوق العمل.) أقل نسبة موافقة بشدة 36. 6%

وعند النظر إلى الجدول السابق والفقرات المخصصة للتمكين الاقتصادي السابق ذكرها نجد أن هناك دور للمنظمات الدولية غير الحكومية في تمكين اللاجئات السوريات من خلال دعمهن مادياً أو تشبيكهن مع جهات مانحة لتمويل مشروعاتهن أو إمدادهن بالخامات والأدوات كمان أن للمنظمات دور في دعم المستفيدات فنياً عن طريق تدريبات التسويق وقيام المشروع على أسس علمية وتوفير أماكن لعرض المنتجات والتشبيك مع أسواق أخرى.

بالإضافة إلى أنه هناك دور للمنظمات في متابعة المستفيدات بعد التوظيف مما أسهم في استقرار المستفيدة في الوظيفة التي التحقت بها وساعدتها المتابعة على حل مشكلات العمل.

وبشكل عام أفادت نسبة كبيرة من المستفيدات أنه تم ارتفاع مستواهن الاقتصادي سواء في التوظيف أو من خلال المشروعات التي يملكونها.

وكانت إجابات المستفيدات فيما يتعلق بالسؤال الخاص ب (من وجهة نظرك هل ساعدتك التدريبات والأنشطة والفاعليات المقدمة من خلال المشروع على التمكين الاجتماعي والاقتصادي وضحى كيف إذا كانت الإجابة بنعم؟

جاءت اجابات المستفيدات بنعم للأسباب الاتية:

- الأنشطة الجماعية وأنشطة التمكين الاقتصادي والاجتماعي ساعدت المستفيدات.
- توفير مصدر رزق.
- التدريبات التي تلقوها ساعدتهن في المنزل ومع الأسرة.
- نقل التدريبات لأصحابهن وأقاربهن.
- تحسين الدخل وتطوير الذات.

بينما كان هناك بعض الإجابات لنفس السؤال تضمنت الآتي:

- الراتب قليل نوعا ما ولا يكفي النفقات الشهرية.
- الوظيفة بعيدة عن المنزل.

وكانت إجابات المستفيدات فيما يتعلق بسؤال (من وجهة نظرك كيف تأثرت وظيفتك/ مشروعك في ظل جائحة كورونا؟ وكيف تم التعامل مع ذلك من قبل المنظمة؟) الآتي:

- جميع المستفيدات تأثرت حالتهن الاقتصادية بسبب جائحة فيروس كورونا.
- تم التعامل مع الجائحة من قبل المنظمات عن طريق:
- إعطاء مبلغ شهري للمستفيدات المتضررين من الجائحة.
- توزيع مطهرات ومعقمات وكمامات على المستفيدات لهن ولعائلتهن.
- توزيع إرشادات على المستفيدات فيما يتعلق بكيفية الحماية من الفيروس.
- توزيع كتب تلوين على أطفال المستفيدات خاصة بكورونا لتعليم الأطفال حماية أنفسهم من الفيروس.
- عمل جلسات توعية واستكمال للتدريبات عن طريق الإنترنت.

8. نتائج البحث (المستخلصة من الدراسة النظرية والميدانية) (1-2 صفحة)

ومن خلال النتائج الميدانية نستطيع القول بأنه هناك دور للمنظمات الدولية غير الحكومية من وجهة نظر مقدمي الخدمات وان المشروعات والبرامج القائمة على تمكين ودعم اللاجئين يؤتى بثماره ويساعدهن على التمكين في شقيه الاجتماعي والاقتصادي كما أن النتائج تشير إلى أن عملية التمكين هي عبارة عن رحلة تبدأ بالتمكين الاجتماعي الذي يثقل المستفيدات بتنمية أنفسهن أولا ويعرفهن حقوقهن وأدوارهن في المجتمع وبالتالي يعمل على الهدف الخامس وهو المساواة بين الجنسين مما يؤهلهم للخطوة التالية وهي التمكين الاقتصادي للاعتماد على أنفسهن وخلق مصدر للعيش يمكنهم من عيش حياه كريمة وبالتالي يساهم في الهدف العاشر الحد من أوجه عدم المساواة اقتصادياً كما أن النتائج توضح أن المستفيدات يحتجن دائما للمتابعة والبرامج المركزة على التمكين الاجتماعي لأن عملية التمكين الاجتماعي تحتاج لوقت لتغيير معتقدات ومفاهيم المجتمع الخاطئة مما يضع المسئولية على المنظمات الدولية غير الحكومية في استكمال البرامج والمشروعات مع المستفيدات وضرورة العمل معهن فترات أكبر من مدة المشروع.

9. توصيات البحث (1 صفحة كحد أقصى)

- ضرورة المتابعة مع المستفيدات فيما بعد انتهاء المشروع وذلك من خلال تكوين فريق مخصص يعمل في المنظمة الدولية غير الحكومية وتكون مهمته متابعة المستفيدين من المشروعات وخاصة في مشروعات التمكين الاقتصادي والاجتماعي.
- التشبيك المؤسسي على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل في مجالات متشابهة وذلك لضمان وكفاءة وفاعلية المشروعات التي ينفذوها ضمن مجال مشترك.

- العمل على تكامل الخدمات بين المشروعات التي تقدمها المنظمة الواحدة في القطاعات المختلفة كالصحة والتعليم والتمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي والحماية.
- توفير مشروعات موازية تعمل على تنمية مهارات الأطفال ورفاتهم النفسي وذلك في نفس الوقت الذي تتلقى فيه المستفيدات الأمهات التدريبات الخاصة بمشروعهم الذي تنفذه المنظمة الدولية غير الحكومية.
- مراعاة البعد الجغرافي بين أماكن العمل التي سيتم توظيف المستفيدات فيها وأماكن سكنهم.
- التنسيق مع الجهات الحكومية للعمل على نطاق أوسع لتسويق المنتجات التي تنتجها المستفيدات من خلال المعارض.
- خلق أسواق بديلة لتسويق المنتجات التي تنتجها المستفيدات من خلال مشروعاتهن الصغيرة وذلك عن طريق إنشاء منصات إلكترونية خاصة بالمنظمات غير حكومية لتسويق منتجات المستفيدات.
- ضرورة وجود برامج وأنشطه تشمل جميع أفراد الأسرة وذلك لضمان أنه لن يوجد عوائق عائلية تعيق تمكين المستفيدات.
- تبنى سياسات تمكينيه في المناطق التي يقطن فيها اللاجئون وتوطيد العلاقة بينهم وبين المجتمع المضيف من خلال فاعليات وأنشطة مشتركة.
- العمل على مشروعات من أهدافها إشراك الرجال في عملية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.
- ضرورة الوصول إلى القادة المجتمعين والقادة الحكوميين وتدريبهم لتبنى مبادئ المساواة بين الجنسين وليصبحوا مؤثرين في هذا المجال من خلال سلطتهم في المجتمع والعمل.

10. المراجع (3 صفحات)

البحوث والدراسات:

1- العفيشات سلامه، (2018). مستوى رضا اللاجئين السوريين عن خدمات منظمة الإغاثة والتنمية الدولية فى مخيم الزعترى، رسالة ماجيستير، جامعة ال البيت ،الأردن.

2- ناصري سميرة ، دور المنظمات الدولية والإقليمية في الأزمة السورية –دراسة حول الأسباب والتداعيات ،جامعة عباس لغرور خنشلة ، 2019.

3- محمود ، محمود(2011) "اليات المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة في الاندماج في تنمية المجتمع "جامعة السلطان قابوس كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.

4- هالة مصطفى السيد ، طارق لبيب محمد عمارة ، دور المنظمات غير الحكومية فى تمكين المرأة الفقيرة للتعامل مع اليات السوق ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، 2008.

5- فرج، عزة على شحاتة، مقومات المعيشة للنساء اللاجئات فى مصر، بحوث وأوراق عمل المؤتمر الدولي الخامس والعشرون: مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، مارس، 2012.

6- حقوق اللاجئين فى مصر وسياستهم ورفاهتهم، الجامعة الامريكية، القاهرة،(مركز دراسات اللاجئين والهجرة القسرية,2006).

7- WILLETTS, Peter. 2002. What is a Non-Governmental Organization?. In UNESCO (Eds.), Encyclopedia of Life Support Systems: Encyclopedia of Institutional and Infrastructural Resources, Oxford: Eolss Publishers.

الكتب:

8- المجلس القومي للمرأة.(2005) تطور أوضاع المرأة فى عهد مبارك 1981-2004، الطبعة الثانية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ص 95.

9- بدوى، أحمد ذكى (1993). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية -مكتبة لبنان-بيروت ص395.

النشرات والوثائق الرسمية:

10- تقرير إدماج منظور المساواة بين الجنسين فى الاستعراضات الوطنية (2019) الأمم المتحدة.

11- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٢٠٠٠). مدخل سياسات النوع الاجتماعي ، مكتب غرب أسيا.

12- المساواة بين الجنسين بوصفها اقتصادا يتسم بالحنكة والبراعة(2006) البنك الدولى.

13- تقرير المساواة بين الجنسين فى صميم العمل اللائق، منظمة العمل الدولية (2009).

14- وضع اللاجئات والنازحات فى الدول العربية، منظمة المرأة العربية(2016).

15-التقرير الشهري لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR يناير (2020).

16-الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (1951), المادة(1) (تعريف اللاجئ).

17-الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (1951), المادة(1) (تعريف اللاجئ).

18- Livelihoods and economics inclusion annual report UNHCR(2018)

19- Fact sheet UNHCR October (2019).

20- Choices, voices, promises, save the children July (2015).

21- تقرير وضع اللاجئات والنازحات فى الدول العربية المرأة فى خضم الصراعات، منظمة المرأة العربية،(2016)(24:41)

المواقع الإلكترونية:

22- https://www.api-gbv.org/about-gbv/types-of-gbv المعهد الأسيوي للعنف القائم على النوع الاجتماعي. تاريخ الدخول (20-11-2020)

23- https://refugeesmigrants.un.org/ar/definitions موقع مفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين(تعريف اللاجئ). تاريخ الدخول (20-11-2020)

24- https://asile.tn/introdelect.php موقع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين (تعريف اللجوء) تاريخ الدخول (23-11-2020)

22- https://www.iisd.org/about-iisd/sustainable-development المعهد الدولي للتنمية المستدامة(تعريف التنمية المستدامة) .تاريخ الدخول(25-11-2020)

25- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable موقع برنامج الامم المتحدة الإنمائي(اهداف التنمية المستدامة).تاريخ الدخول (25-11-2020)